الخاتمة

في الوقت الذي كانت تشهد التوجهات الايديولجية العالمية خلافات عميقة أدت الى شرخ كبير في العلاقات الدولية خاصة بعدما خاضت البشرية حربين عالميتين في ظل تطور تكنولوجي رهيب وثورة في الاتصالات الضخمة ، ظهر مفهوم الحكم الراشد كوصفة من المؤسسات الدولية المالية في التسعينات من القرن الماضي للدول النامية التي شهدت إخفاقا وإفلاسا ماليا وتنمويا .

وعليه فقد خلصت الدراسة الى أن معايير وآليات الحكم الراشد لم تعد مقتصرة فقط على الجانب الاقتصادي التنموي فحسب بل استوعبت مختلف الميادين والمجالات منها السياسية .

إن إعمال وتوظيف مختلف معايير الحوكمة أصبح بمثابة المرجعية الدولية والمؤشر على مدى نجاعة ونجاح مختلف البرامج والمشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بل غدا المفهوم عنصر إجماع دولي لا ينكره أي توجه ايديولجي أو فكر سياسي أو ديني معين .

يكتسي موضوع النظم الانتخابية أهمية بالغة لكونه يتوافق ويتماشى مع ما وصلت إليه البشرية من ديمقراطية في الحياة السياسية خاصة في تولية المناصب وتسيير المؤسسات السياسية ، تعدد أنواع النظم الانتخابية مكنها من الاستجابة لمختلف المطالب وحل النزاعات والخلافات بين الفواعل السياسية خاصة بعد الثورات ومراحل التغيير التي تمر بها المجتمعات .

وقد شهدت تونس بعد 2011 تغيرا جذريا في نظامها السياسي وتحولت من الأحادية(الدائرة الضيقة) الى حكم المؤسسات الدستورية التي عرفت تنوعا وتوازنا وتوافقا في تنظيمها وصلاحياتها كاستجابة لمطالب التغيير الشعبي .

من ضمن التغيرات الدستورية التي عرفتها دولة تونس هو إقرار نظام انتخابي توافقي يستجيب لإرادة التغيير وكذا إحداث هيئة دستورية تشرف على العملية الانتخابية برمتها .

فالهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي المؤسسة الدستورية المكلفة بتنظيم ومتابعة والإشراف على كامل العملية الانتخابية لكونها تتمتع بالاستقلالية والشخصية المعنوية والذمة المالية ، لها كل الصلاحيات الدستورية التي من شأنها القيام بمهمتها بكل سيادية دون تدخل أو هيمنة أي جهة ما على عملها .

عملت الهيئة منذ تأسيسها على إرساء هياكل واطر قانونية وتقنيات لتحمل أعباء وتبعات ظروف العملية الانتخابية وتجسيد الهدف من تأسيسها وهو انتخاب مؤسسات سياسية شرعية لقيادة الدولة (الرئاسة، المجلس النيابي، البلديات ،...)

أشرفت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على الانتخابات التشريعية لسنة 2014 مشاركة أكثر من 100 قائمة حزبية مستقلة وائتلافية وعرفت منافسة نزيهة في إطار القوانين الدستورية ، شهدت مختلف الأطراف على شفافيتها ونزاهتها من خلال تصريحات ورد فعل الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية أو من خلال الجهات التي رافقت العملية من الداخل أو الخارج ، بل حتى التقارير والدراسات أجمعت على الإشادة بما تجسد من الشفافية على الانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2014 وأصبحت مرجعا ومؤشر دوليا في مختلف الدراسات المقارنة للانتخابات .

إن شفافية ونزاهة العملية الانتخابية هو مشروع تساهم فيه مختلف المنظمات الرسمية هيئات المجتمع المدني بشتى أطيافها .

إن تحقيق الديمقراطية الانتخابية بتجسيد معيار الشفافية والنزاهة يبقى في حاجة الى توفر الديمقراطية التوافقية لتحقيق الاستقرار والرفاه الاجتماعي .